الملف الكامل لقصة (الانفتاح الاقتصادى) فى مصر

قد يكون ضروريا ومناسباً الآن – فى الوقت الذى نعايش فيه بالدراسة والتحليل ما قدمته ثورة التصحيح فى 15 مايو فى كل جوانب الحياة المصرية وفى مقدمتها الجوانب الاقتصادية– أن نفتح ملف الحكاية الكاملة "للانفتاح الاقتصادى" فى مصر0

تلك السياسة الاقتصادية التى أخرت كل جوانبها التشريعية والتنظيمية منذ عامين، والتى يمكن أن يقال– على حد تعبير الدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى – أن البداية الحقيقة لها لا يتجاوز عمرها الآن الأشهر التسعة بعد أن بدأ الإنتاج بالفعل فى عدد من المشروعات يبلغ رأسمالها 27 مليون جنيه من بين 184 مشروعا استثمارياً، تمت الموافقة عليها ويزيد رأسمالها على الـ 300 مليون جنيه فى العام الماضى0

ما هى بالضبط تفاصيل المراحل التى قطعتها سياسة "الإنفتاح الاقتصادى" فى مصر حتى الآن؟ 000 ومن أين تأتى انتقادات البعض لحجم ما حققته حتى الآن؟00

بالقطع أقدر من يستطيع تقديم التفاصيل الكاملة للحكاية الآن هو وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الدكتور زكى شافعى0

ما رأيك فيما يقال أن الإنفتاح الاقتصادى لم يحقق لمصر أكثر من بعض المظاهر التجارية ومنها على سبيل المثال مطاعم ويمبى؟

عندما أعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى كان الهدف ولا يزال أن تحقق هذه السياسة الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية وزيادة الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة لمصر لتواكب التقدم العالمى، وهناك حقيقة أساسية لابد أن نقرها وهى أن الجوانب التشريعية والتنظيمية للإنفتاح قد صدرت منذ أقل من عامين فقط، كما أن المستثمرين كانوا فى حالة ترقب مستمر بسبب الوضع فى المنطقة 0 ولم يطمئن المستثمر إلا بعد توقيع الاتفاقية الثانية لفصل القوات فى سيناء فى سبتمبر 1975، لذلك فالعمر الحقيقى للانفتاح الاقتصادى لا يتجاوز 9 أشهر0

www.anwarsadat.org

ومع ذلك فقد تمت الموافقة على 184 مشروعا يزيد رأسمالها على 300 مليون جنيه، فضلاً عن 20 من فروع البنوك الأجنبية والمشتركة فى مصر فى العام الماضى، وبدأ الإنتاج فعلا فى مشروعات يبلغ رأسمالها 27 مليون جنيه، منها مثلا مصانع للنسيج بدأت فى الإنتاج لتغطى جزءا من احتياجات السوق المحلية وتقوم بالتصدير، فضلا عن بداية تنفيذ مشروعات فنادق تستوعب أكثر من 3500 سرير بواسطة شركات هيلتون – شيراتون– انتركونتيننتال– ماريوت وغيرها0

هناك أيضاً شركات لإنتاج المعدات البترولية ومشروعات لتخزين هذه المعدات المستخدمة فى المنطقة العربية والتى كانت من قبل تستورد من أوروبا أو أمريكا، ولكن أريد أن أؤكد أن مطاعم ومبى ليست من بين مشروعات الإنفتاح، كما أن هذا المشروع لم يعرض قط على هيئة الإستثمار وهى الجهة الوحيدة المسئولة عن تنفيذ سياسة الإنفتاح وقبول المشروعات الاستثمارية0

هل المرافق فى مصر هى العوق الأساسى فى تنفيذ المشروعات وما هى فى رأيك الصعوبات الأساسية 00 وما هى الحلول التى بدأتها الحكومة؟

ليست المرافق هى السبب الوحيد فى تأخر تنفيذ الإنفتاح، ومن واقع تقرير هيئة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى – وهو تقرير يعرض لسياسة الإنفتاح حتى إبريل الماضى، فإن هناك عادة فترة بين وضع قوانين للاستثمار الأجنبى فى أى بلد ووصول المال المستثمر فعلا لهذا البلد، ففى المكسيك عدلت الحكومة قوانينها عام 50 ولم يرد رأس المال بصورة مكثفة إلا فى عام 55، وفى كوريا عدلت قوانينها بين عامى 60–62 وورد رأس المال 65 بصورة واضحة، أما فى البرازيل فقد اتخذت الإجراءات التشريعية عام 67 وبدأ تدفق الإستثمار عام 1970، ومع هذا فقد حققت مصر فى زمن قياسى تقدما ملموسا فى تنفيذ سياسة الإنفتاح بالرغم من كل العقبات0